

Minority Rights Issue in Contemporary Iraqi Society: An Opinion Survey among a Sample of the Social Fabric Components in the City of Mosul

Hamdan Mohammed

Saad Al-Janabi

Abstract:

Objective: This study aims to identify the problem of minority rights in contemporary Iraqi society and survey the opinions of some minorities in the Iraqi city of Mosul through several axes and angles, including political participation, rights and freedom guarantee, social, cultural and political challenges, and the right to self-determination. From the minorities' perspective, the research also looks at the possibility of integration and social coexistence in Iraq. **Methods:** This research is a descriptive and analytical research that adopts a historical comparative approach for analyzing the research axes, in addition to the social survey method using the sampling method. The questionnaire was used as a main tool in the research, and it included two parts: the first represented the initial information and data of the respondents, while the second part consisted of five axes, and the data were entered and analyzed by the statistical program (SPSS). **Results:** The research reached several results, the most important of which are: Political participation is one of the most important problems of minority rights in Iraqi society, as it came in the first place with a percentage of (78.39%), while the axis of the right to self-determination ranked in second place with a percentage of (78.22%), and challenges occupied the third place with a percentage of (75.76%) in the sequence of axes that lead to problems regarding the rights and existence of minorities.

Keywords: Problem of Rights, Minorities, Integration, Politics, Society.

إشكالية حقوق الأقليات في المجتمع العراقي المعاصر دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأفراد لمختلف المكونات الاجتماعية في مدينة الموصل

حمدان رمضان الخالدي*

سعد طلب الجنابي**

ملخص:

هدف البحث: تعرّف إشكالية حقوق الأقليات في المجتمع العراقي المعاصر. وقد حاولنا في هذا البحث استطلاع آراء بعض أفراد الأقليات في مدينة الموصل العراقية من خلال عدة محاور وزوايا؛ منها: المشاركة السياسية، والحقوق وضمان الحريات، والتحديات الاجتماعية والثقافية والسياسية، وحقوق تقرير المصير. كما ينظر البحث، من وجهة نظر الأقليات، إلى إمكانية الاندماج والتعايش المجتمعي في العراق. المنهجية: يُعدّ هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية، والمنهج المتبع فيه هو المنهج التاريخي والمنهج المقارن لتحليل محاور البحث، إضافةً إلى منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة. وقد بلغ عدد أفراد العينة البحثية (300) مستجيب ومستجيبة، تراوحت أعمارهم بين (20 – 69) سنة، موزعين على مختلف المكونات الاجتماعية في مدينة الموصل، واستُخدمت الاستبانة أداة رئيسية في البحث، وشملت جزأين؛ الأول: تمثّل في المعلومات والبيانات الأولية للمستجيب، والجزء الثاني: جاء مكوناً من خمسة محاور، وأدخلت البيانات وحُلّت بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS). النتائج: توصّل البحث إلى عدّة نتائج؛ أهمّها: تُعدّ المشاركة السياسية من أهم إشكاليات حقوق الأقليات في المجتمع العراقي؛ إذ جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (78.39%)، في حين جاء محور حق تقرير المصير ليحتلّ المرتبة الثانية بنسبة مئوية (78.22%)، واحتلّت التحديات المرتبة الثالثة بنسبة مئوية (75.76%) في تسلسل المحاور المؤدية إلى حدوث الإشكاليات في حقوق الأقليات ووجودها.

المصطلحات الأساسية: إشكالية الحقوق، الأقليات، الاندماج، السياسية،

(*) قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الموصل، الموصل، العراق.

(**) قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الموصل، الموصل، العراق. Email: hamdan1966@yahoo.com

■ المقدمة:

يُعدُّ العراقُ واحدًا من البلدان المهمة في الشرق الأوسط التي تحتضن الكثير من الأقليات الدينية والإثنية والقومية منذ آلاف السنين، وهم من أبناء السكان الأصليين لبلاد وادي الرافدين «المسيحيين، والآيزيديين، والصابئة المندائيين، والكرد، والشبك، والتركمان وغيرهم». ويمتدُّ حضورهم في هذه البلاد لمئات السنين مضت قبل انتشار الإسلام وينتشرون في شمال العراق ووسطه وجنوبه، وغالبيتهم الآن في محافظة نينوى وكركوك وبعض من محافظات وسط العراق وجنوبه (محمد، 2014).

وإنَّ موزاييك الشعب العراقي يجمع مختلف الأطياف الدينية والعرقية والطائفية والمذهبية، وهي في أغلبها من أقدم الأعراق البشرية في الشرق الأوسط؛ إذ توطنت في العراق منذ آلاف السنين بحكم جغرافيته المركزية، وتاريخه العريق والمتنوع، وهو من أشرى بقعة في بلدان الشرق الأوسط بالأقليات السكانية التي عاشت جنبًا إلى جنب مع الأكثريات في مجتمع متنوع الأطياف لم يعرف الصراعات الاجتماعية قط، بل كان التعايش والانسجام يسودان بين الناس، وعلى درجة عالية من الاحترام والتعاون وهم يواجهون معًا كل التحديات الصعبة التي مرَّت عليهم، حتَّى إنَّه كان من الصعب أن يُطلق عليهم مجموعة أقليات، وكانوا مواطنين لهم حقوقٌ وعليهم واجبات (حمزة، 2014).

ويوجد في العراق أقليات أو مكونات قومية ودينية كانت صغيرة، وبعضها الآخر كان يُشكِّل الأكثرية في العراق، لكنَّ بمرور الزمن ولأسباب تتعلق بالظروف السياسية والاضطهاد الديني والقومي، حصلت تغييرات ديمغرافية وجيوسياسية جعلت من بعض القوميات أقليات صغيرة مهددة بالانقراض والتلاشي. وقد أصبح اليوم مصطلحُ الأقلية غير محبَّب أو مرغوب فيه لدى الكثير من أبناء هذه الأقليات؛ لما يحمله هذا المصطلح من معانٍ تدلُّ على الاضطهاد والعبودية والاستصغار والضعف في بلدان تفتقر إلى أدنى درجات ممارسة الحياة الديمقراطية. وعليه، أصبح استخدام مصطلح أو عبارة المكونات القومية والدينية الصغيرة أكثر قبولاً؛ إذ ما تزال في الكثير من مناطق العالم تعاني هيمنة الأكثرية وظلمها وسيطرتها؛ بسبب عدم وجود ضمانات دستورية أو ضوابط محدَّدة تحميها من ظلم الأغلبية، فتعرَّضت إلى التهميش والإقصاء (تانيجا، 2010).

إنَّ الأقليات القومية والدينية في العراق عاشت عبر الدهور متميَّزة بأنشطتها

وحيويتها وأمانتها وإنتاجها. وعلى الرغم من التغييرات الكبيرة التي طرأت على النظام السياسي في العراق منذ سقوط نظام البعث حتى الآن، وفضلاً عن كثرة المواد الدستورية الموجودة في الدساتير العراقية التي تنص صراحةً في بنودها على حقوق الأقليات؛ فإنَّ الأقليات واجهت تحديات كبيرة وخطيرة تتعلق بوجودها في العراق. وعليه، قُسم البحث إلى عدة محاور هي:

أولاً - الإطار العام للبحث:

■ مشكلة البحث.

لقد كانت الأقليات - وما زالت - من المشكلات المستعصية التي تسببت في حدوث الحروب والكوارث في أنحاء عديدة من العالم، وما زالت أيضاً من المشكلات التي رافقت نشوء العراق في ظل انتشار الطغيان والاستبداد، وقيام الأنظمة الدكتاتورية، وغياب الديمقراطية، وعدم احترام مبادئ حقوق الإنسان. فالعراق دولة متعددة القوميات والإثنيات، ومتنوع الأديان والطوائف، وليس دولة ذات هوية قومية واحدة. والجدير بالذكر أنَّ سياسات الحكومات العراقية السابقة والمتعاقبة، ومنذ نشوء الدولة العراقية حتى سقوط نظام البعث في 9/ نيسان/ 2003، لم تراعى التنوع القومي والإثني والثقافي والديني والطائفي، ولم تحترم خصوصيات العراق القومية والدينية؛ فكانت سبباً في أن يصبح العراق مسرحاً للحروب والنزاعات المتواصلة التي لم يشهد بسببها الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي طوال الفترة الماضية. وبناءً على ما سبق؛ يمكن أن ينطلق البحث من التساؤل الرئيس للموضوع وهو: ما إشكاليات حقوق الأقليات في المجتمع العراقي المعاصر؟

■ تساؤلات البحث.

يسعى البحث، فضلاً عن التساؤل الرئيس، إلى طرح مجموعة أسئلة فرعية أخرى يمكن الإجابة عنها، منها: ما مستوى المشاركة السياسية ودرجتها للأقليات في المجتمع العراقي المعاصر؟ ما طبيعة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تواجهها الأقليات في المجتمع العراقي؟ هل للأقليات في المجتمع العراقي حقوق وضمان للحريات في الدستور لممارستها؟ ما علاقة الدستور بالإثنيات من خلال رؤية سوسيولوجية؟ ما سبل تعزيز الاندماج وشكل التعايش بين المكونات القومية والإثنية

والعرقية في المجتمع العراقي عبر التاريخ؟ هل تشكل الإثنيات والأقليات إرثاً ثقافياً وفنياً وروحياً في المجتمع العراقي؟ كيف يمكن أن نقرأ الواقع الاجتماعي والسياسي للتنوع الإثني والعربي والقومي في المجتمع العراقي المعاصر؟ كيف يمكن أن يسهم التنوع الإثني والعربي والقومي في استقرار العراق وبناء وحدته الوطنية؟ هل يمكن أن تُعدّ الأقليات والإثنيات عنواناً عدم الاستقرار في مجتمعنا العراقي؟ هل لهذا التنوع الإثني والعربي والقومي أثر في سير العملية السياسية العراقية في الوقت الراهن؟

■ أهمية البحث.

تتجلى أهمية البحث من ناحيتين:

الأولى: الناحية العلمية: وتتمثل في انطلاق الدراسة من أدبيات علم الاجتماع السياسي، وحقوق الإنسان، والنزاعات الإقليمية والدولية في تحليل مشكلة الأقليات؛ لأنها لا تمثل حالة خاصة بالعراق فحسب، إلا أن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها الواقع العراقي يجعل مشكلة الأقليات في العراق أكثر تعقيداً. كما يُعدّ هذا البحث إشارة إلى أن العراق يواجه تحدياً كبيراً في مجال الحماية القانونية للأقليات؛ فعلى الرغم من أن القانون العراقي يضم أحكاماً متقدمة جداً يمكن أن توفر ضمانات واسعة للأقليات، فإن هذه الأحكام لم تستطع القفز على الواقع الاجتماعي الذي تعاني فيه هذه الفئات التهميش والعزلة والتصفية والإبادة؛ مما يعني وجود فجوة بين النص القانوني والواقع التطبيقي. وعليه؛ فإن مشكلة الأقليات ليست في القانون الموجود، وإنما في تجاهل سيادته وتنحيته في الظروف التي يمر بها العراق؛ مما يؤدي إلى استهدافها في كثير من الأحيان.

الأخرى: الناحية العملية أو التطبيقية: تأتي أهمية الموضوع من حيث إن المشاركة السياسية تُعدّ مدخلاً مهماً لفهم التوترات التي تعرّض لها النسيج الاجتماعي والسياسي العراقي حتى الآن، ليس فقط لكونها عاملاً مهماً من عوامل بناء الهوية الوطنية المشتركة التي لا يمكن أن تحقق من دون شعور جميع المكونات بأنها تشارك بصورة فعلية في صياغة السياسات التي تحقق تطلعاتها. فضلاً عن ذلك، يشكل الإقصاء السياسي واحداً من أهم الأسباب التي تهيب بنية ثقافية تحتية لثقافة التمييز والتهميش الذي تعانيه الأقليات على المستوى الاجتماعي والثقافي.

■ أهداف البحث.

يسعى البحث إلى تحقيق عدة أهداف، منها:

- 1- معرفة مستوى المشاركة السياسية للأقليات وشكلها في المجتمع العراقي المعاصر.
- 2- إبراز مواقف واتجاهات عينة البحث من حقوق وضمان الحريات للأقليات في أنظمة الحكم بالدولة العراقية المتعاقبة.
- 3- تشخيص أهم التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تواجهها الأقليات من سياسات الدولة عبر الأزمنة المختلفة.
- 4- تحديد طبيعة الاندماج والتعايش بين الإثنيات العراقية عبر الأجيال المتعاقبة في المجتمع العراقي.
- 5- توضيح طبيعة بناء المجتمع العراقي انطلاقاً من مفهوم النسق العام إلى الأنساق الفرعية.
- 6- تعرّف الرؤية المستقبلية للأقليات في المجتمع العراقي المعاصر لمعالجة الموضوع.

■ تحديد مفاهيم البحث.

حُدِّثَ أهمُّ المفاهيم الخاصة بالبحث؛ لأنَّ هذه المفاهيم هي التي تحدد الشروط الواجب تحقيقها لمعرفة الظواهر المطروحة على أنَّها ظواهر اجتماعية، منها:

1 - مفهوم الإشكالية.

الإشكالية: لغة: من الفعل «أشكَل» يُؤشِكُ إشكالاً، ومنه إشكالية الأمر؛ أي: التبس واختلط، و«المشكلة» هي الأمر الصعب الملتبس والمُشْتَبِه. ولم نقف فيما أطلعنا عليه من القواميس القديمة على مصطلح «الإشكال»، و«الإشكالية». فالإشكال مصدر يعني الالتباس والغموض، و«إشكالي» صفة تعني معضل ومختلط وملتبس. ولا شك أنَّ «الإشكالية» أو «مشكلة البحث» لا تخرج من هذه المعاني. واصطلاحاً: تُعرَّف الإشكالية بأنَّها: فنُّ طرح السؤال، أو هي الموضوع الذي يقوم الباحث بطرحه في صيغة سؤال، أو هي نص مَصُوغ حول موضوع معيَّن قابل للدراسة ينتهي بطرح سؤال أو عدَّة أسئلة. ويعرّفها مورييس أنجريس بأنَّها: «عرَض هدف البحث في شكل سؤال يتضمَّن إمكانية

التقصي بهدف إيجاد إجابة، أو هي جملة الأسئلة الجديرة التي يطرحها الباحث العلمي حول ظاهرة معينة». وهناك من يعرفها بأنها: موضوع يحيط به الغموض، أو ظاهرة تحتاج إلى تفسير، أو هي صياغة إجرائية لمجموعة من التساؤلات حول موضوع معين (جامعة محمد لين دباغين / اسطيف 2021، المحاضرة رقم 1).

أما ما نقصده نحن بالإشكالية في مجال بحثنا: فهو المشكلات أو الصعوبات أو المعوقات أو الضغوطات التي يواجهها أفراد المكونات الاجتماعية في المجتمع العراقي، أو الظروف التي تعانيها الأقليات في المجتمع العرقي، قد تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، مما تعكر أو تُسيء للتعايش وقبول الآخر المختلف ثقافياً، والتي تؤثر في الاستقرار السياسي في المجتمع العراقي المعاصر.

2 - حقوق الإنسان.

الحق: الحق في اللغة هو الشيء الثابت الذي لا يسوغ إنكاره (الجرجاني، 1969، 94). وهو خلاف الباطل (الجوهري، 2005، 249). ويقال أيضاً: حق الأمر حقاً وحقوقاً؛ أي: صار حقاً. وثبت الأمر حقاً؛ أي: صحّ وثبت وصدق. وتحقق الأمر: صحّ ووقع. وحقق الأمر، ثبته وصدقه (زيدان، 1993، 43). والحق في اصطلاح أهل المعاني هو: الحكم المطابق للواقع، وينطبق على الأقوال والعقائد والأديان والمذاهب؛ لاعتباره واشتماله على ذلك كله، ويقابله الكذب (صليبيبا، د.ت، 32).

أما حقوق الإنسان، فتعرّف بأنها «مجموعة من النصوص الدولية التي تتعلق بتنمية وحماية حق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي، ومناهضة التمييز العنصري، وتمتع الأفراد والجماعات بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الإعلانات الثقافية والاتفاقات الدولية» (الراوي، 1999، 12-14). وتعني أيضاً «مجموعة من الحقوق المتصلة بتصور معين للإنسان يقوم في جوهره على الحرية، ويمكن كل فرد بصيغته بوصفه عضواً في المجتمع» (عمر، 1994، 95).

أما تعريفنا الإجرائي للحقوق في حدود هذا البحث، فهو أنها: مجموعة من القواعد والممارسات السلوكية والحقوق التي كفلتها الدولة لجميع المواطنين، وهي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أقرتها الدساتير والمواثيق؛ لتنظم العلاقات

والحقوق بين مختلف الشرائح والمكونات الاجتماعية في العراق؛ لتفادي أي صراع بينها عبر مسيرتها الحضارية.

3 - مفهوم الأقليات.

تُعرّف الأقليات في الموسوعة الأمريكية بأنها: «جماعة من الأفراد لها وضع اجتماعي داخل المجتمع أقل من وضع الجماعات المسيطرة في نفس المجتمع، وتمتلك قدرًا أقل من النفوذ والقوة، وتمارس عددًا أقل من الحقوق مقارنةً بالجماعة المسيطرة في المجتمع، وغالبًا ما يُحرّم أفراد الأقليات مشن الاستمتاع الكافي بحقوق مواطني الدرجة الأولى» (الجبوري، 2014، 8). وقد عرّفها الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية ب: «أنها جماعة من الأفراد الذين يتميزون عن بقية أفراد المجتمع عرقياً أو قومياً أو دينياً أو لغوياً، وهم يعانون من نقص نسبي في القوة، ومن ثم يخضعون لبعض أنواع الاستبعاد والاضطهاد والمعاملة التمييزية» (الكاتب، 2015).

أما التعريف الوارد في الموسوعة البريطانية للأقليات، فهو أنها «جماعة من الأفراد يتميزون عرقياً أو دينياً أو لغوياً أو قومياً عن بقية الأفراد في المجتمع الذي يعيشون فيه» (الجبوري، مصدر سابق: ص 8). في حين عرّف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الأقلية بأنها: «مجموعة من الأشخاص يشتركون في ديانة أو يتكلمون لغة أو ينتسبون لقومية أو من رعايا دولة معينة، اكتسبوا جنسية الدولة، وهؤلاء يشكلون نسبة قليلة مقياساً لمجموع الشعب» (الخرجي، 2012، 483).

أما تعريفنا الاجرائي للأقلية في حدود هذا البحث، فهو أنها: تلك الجماعات التي يختلف بعضها عن بعض في خصائص قد تكون عرقية أو لغوية أو قومية، وتتميز عن بقية سكان المجتمع العراقي الذين يشكلون الأغلبية، ويتفاعل بعضها مع بعض. وإن هذا التفاعل يتغير في طابعه من زمن إلى آخر بحسب بعض المتغيرات، وأهمها نوع النظام السياسي والاجتماعي القائم، ومدى اعترافه بوجود تلك الجماعات واهتمامه بمصالحها؛ أي: إن وجود تلك الجماعات هو معيار حقيقي وواقعي لوجودها، غير أن الأنظمة السياسية والاجتماعية لا تعترف دائماً بتلك الحقيقة، بل قد تقترب إحدى المجموعات وتنتهك حقوق المجموعة الأخرى.

4 - المجتمع العراقي المعاصر.

المعاصر، لغة: من العصر، وهو: الدهر والحين. قال ابن فارس: العين، والصاد، والراء أصول ثلاثة صحيحة، والعصر هو الدهر (ابن فارس، 1984، 340). ومن معانيه: الزمن الذي ينسب إلى ملك أو دولة، أو تطورات طبيعية أو اجتماعية. والمعاصرة: مُفاعلة من العصر، وتعني اجتماع شيئين في عصر واحد، ومنه وصف الشخص بأنه «معاصر»؛ أي: أدرك أهل هذا العصر، واجتمع معهم (المعجم الوسيط، 2004، 604). أما «المعاصرة» - بكسر الصاد - فالمقصود بها الكائنة في هذا العصر الذي نعيش فيه (بن معلا، 1412هـ: ص21). فالنوازل المعاصرة هي التي حصلت في هذا العصر، عصر الثورة.

واصطلاحاً: ورد لفظ العصر في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرُ ۝١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴿[سورة العصر: 1-2]﴾. يقول (البيضاوي) في تفسير هذه الآية الأولى من هذه السورة: «أقسم سبحانه بصلاة العصر لفضلها، أو بعصر النبوة، أو بالدهر لاشتماله على الأعاجيب». والمعاصرة، بحسب هذا التعريف، هي المعاشة بالوجدان والسلوك للحاضر والإفادة من كل منجزاته العلمية والفكرية وتسخيرها لخدمة الإنسان ورقية (البيضاوي، 2017، 620). وتستخدم المعاصرة في مقابل الأصالة.

أما تعريف المجتمع في اللغة العربية، فهو لغةً إما اسمُ مكان وإما اسمُ زمان وإما مصدرٌ ميمي (معلوف، 1996، 752). في حين عرّف (قاموس علم الاجتماع) المجتمع بأنه «تجمّع الكائنات الإنسانية من كلا الجنسين ومن كل المستويات العمرية، يرتبطون معاً داخل جماعة اجتماعية لها كيان ذاتي ونظمها وثقافتها المتميزة» (غيث، 1979، 451).

وبناءً على تقدم؛ يمكننا أن نعرّف المجتمع العراقي بأنه: «مجموعة من الأفراد العراقيين الذين يقطنون بقعة جغرافية محدّدة في كل مساحة العراق، وتتمسك بمجموعة من المبادئ والمقاييس والقيم، والروابط الاجتماعية، والأهداف المشتركة التي أساسها اللغة العربية، والتاريخ، والمصير المشترك الواحد» (الحسن، 2004، 8). أما تعريفنا الإجرائي للمجتمع العراقي، فهو أنه خليط من المكونات الاجتماعية المختلفة، استقرت على أرض العراق منذ آلاف السنين إلى وقتنا الحاضر (المعاصر)، في إطار علاقات ووشائج صميمية أساسها اللغة العربية، والدين، والتاريخ المشترك، والعادات والتقاليد والمصالح المشتركة.

ثانياً - نماذج من الدراسات السابقة:

إنَّ كلَّ جهد علمي لا بد أن يكون قد سبقته جهودٌ علمية أخرى مجسّدة في شكل دراسات سابقة، وعلى ضوء ذلك نستعرض في هذا المحور قسماً منها، وعلى النحو الآتي:

1 - دراسة د. كردستان سالم محمّد الموسومة: «أثر التعددية الإثنية على الوحدة الوطنية في العراق»، استهدفت الدراسة تعرّف المكونات الاجتماعية والدينية والقومية واللغوية في المجتمع العراقي، وطبيعة العلاقة بين هذه الطوائف والأقليات المختلفة بعضها مع بعض، والمشكلات التي كانت تعانيها مع النظام السياسي البعثي. واستنتجت الدراسة أنَّ الوحدة الوطنية لا تتم بالقوة والإكراه؛ لأنها حتى لو تمت فإنها تكون شكلية ومؤقتة سرعان ما تنهار، وأنّه يمكن تحقيق الوحدة الوطنية في المجتمعات المتعددة إثنيًا عن طريق تبني نظام ديمقراطي لا مركزي، يقرّ بالحقوق والحريات، ويتيح مشاركة سياسية للأطراف والجماعات الإثنية كافة في تطوير العراق وتنميته (سعيد، 2008).

2 - دراسة هنري فليد تحت عنوان: «الاختلاف والتنوع بين سكّان العراق من وجهة نظر أنثروبولوجية»، وهي دراسة البعثة الأمريكية لجامعة هارفارد للعراق عام (1951). استهدفت الدراسة معرفة الأوصاف البدنية لسكّان شمال الجزيرة وكردستان العراق من (الآيزيديين، والتركمان، وقبائل شمر، والكورد، والآشوريين). وبعد دراسة معمّقة من حيث التحقيقات والتمحيصات باستخدام المنهج الأنثروبومتري؛ وتوصّل فريق البعثة إلى أنَّ الكورد الذين فُحصوا يؤلّفون جماعةً متجانسة الأصل، وأنَّ المرأة الكردية بيضاء البشرة إذا ما قورنت بالمرأة العربية في العراق (فليد، 2001).

3 - دراسة د. أسماء جميل رشيد الموسومة: «حقوق الأقليات في العراق: نحو بناء دور فاعل للمكونات الصغيرة». استهدفت الدراسة تعرّف واقع الأقليات في ضوء التحولات الدراماتيكية التي يشهدها المجتمع، فضلاً عن ذلك حاولت الباحثة وضع آليات لحماية الحقوق الأساسية للأقليات؛ من خلال تشخيص الواقع الذي تعيشه. كما أكّدت أنَّ العراق يواجه تحدياً كبيراً في مجال الحماية القانونية للأقليات. فضلاً عن ذلك، فهناك قصور واضح في تحديد مفهوم الحقوق الثقافية وتعيين مؤشرات. إضافةً إلى ذلك، أثّرت الأوضاع الأمنية التي شهدها العراق في مجمل واقع الأقليات في العراق (رشيد، 2012، 473).

4 - دراسة د. محمود شمال حسن الموسومة: «إشكالية التّمرّكز الإثني في العراق». استهدفت الدراسة تعرّف مفهوم التمرّكز الإثني ومؤشّراته في المجتمع العراقي. وتوصّل الباحث إلى عدد من النتائج، منها: هناك دلائل تدلّ على أنّ الأفراد والجماعات الإثنية المختلفة في المجتمع العراقي يدركون الاختلاف الحادث بينهم، وثمة تمرّكز إثني أخذ يشيع في صفوف أفراده؛ وذلك بانضمام هؤلاء الأفراد إلى الأحزاب السياسية التي يغلب عليها الطابع الإثني (حسن، 2012، 417).

5 - دراسة الباحث وعد حمد مطو الموسومة: «واقع الأقليات والإثنيات في العراق». استهدف البحث تعرّف واقع الأقليات في العراق من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية. وتوصّل الباحث إلى عدّة حلول ومعالجات للموضوع، منها: السعيّ إلى بناء نظام ديمقراطي يتمثّل فيه كلّ أشكال الاندماج والتسامح الذي يزيل التوترات والنزاعات والتهميش والتمييز، ويؤدّي إلى خلق المساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية، وأخيرًا احترام الخصوصيات الدينية والمذهبية والثقافية، وفسح المجال أمامها في المجتمع العراقي (مطو، 2012، 287).

6 - دراسة الباحث سعد سلوم الموسومة: «أقليات في مهبّ الريح: نحو حماية قانونية للأقليات في العراق». استهدفت الدراسة تعرّف طبيعة الأقليات وتوزيعهم الجغرافي، إضافةً إلى وضع مقاربات لحلّ مشكلة الأقليات في العراق. ووضع الباحث عدّة مقترحات لمعالجة الموضوع، منها: بناء إستراتيجية لمكافحة ثقافة التمييز والإقصاء، وحظر التمييز الديني والطائفي، وحماية حقوق الأقليات وحرّياتهم في العراق، وتطبيق سياسة تعليمية مرنة في مجتمع متعدّد الأديان والطوائف، وأخيرًا تشجيع دور مؤسسات المجتمع المدني في الدولة (سلوم، 2012، 249).

7 - دراسة د. قيس النوري الموسومة: «إثنيات وأقليات العالم: رؤية أنثروبولوجية». حاولت الدراسة تعرّف الجماعات الإثنية، وطبيعة تشكيل الجماعات الإثنية والعلاقات الإثنية. وقد توصّلت الدراسة إلى أنّ معظم الأقليات لحسن الحظ تقيم في العراق منذ عدّة قرون، وهي لا تحتاج إلى الكثير من التأهيل والتكيف السلوكي والنفسي، وأنّ يكون الفرد انعزاليًا ربّما يعود إلى أسباب مذهبية أو عرقية أو نقص في المواطنة، وهو ما يتولّد من مجتمع الأقلّيّة (النوري، 2012، 23).

8 - دراسة د. ناهد عبد الكريم حافظ الموسومة: «الدستور والأقليات الإثنية: سوسيولوجيا التعدد في الوحدة». استهدفت الدراسة مراجعة علاقة الدستور بالإثنيات من خلال رؤية سوسيولوجية، إضافةً إلى ذلك محاولة توضيح مسألة التعدد الموزائيكي للعراق داخل البنية العراقية الواحدة سياسياً وجغرافياً وثقافياً. وتوصلت الباحثة إلى أنَّ التجربة العراقية بعد سقوط نظام البعث تحتاج إلى سلطة قوية تنسجم مع فكرة الفيدراليات والحكومات الفرعية عن طريق الدستور الذي يرسم موضوعية العلاقة بين المركز والأطراف؛ وهذا يعني أنَّ الدستور يأخذ في اعتباره حقيقة أنَّ يشمل الجميع، واعتماد قاعدة تنسجم على أساسها الهوية الوطنية مع الهوية الفرعية (حافظ، 2012، 193).

وعليه ضحت أغلب الدراسات السابقة بأهمية الموضوعات التي تناولتها والمتعلقة بالأقليات في المجتمع العراقي؛ لأنَّها بحسب قناعتنا تمثل جزءاً من التراكبات الفكرية التي ينطلق منها الباحث في تعيين حدود دراسته وتأسيسها. إضافةً إلى ذلك أعطت الباحثين الثقة العالية باختيار مجال دراستهما أو مكانها؛ نظراً لأهمية متغيرات الدراسة، ولا سيما في الظروف الحالية أو الطارئة أو الاستثنائية التي يمرُّ بها المجتمع العراقي المعاصر، تتناسب مع حجم المرحلة في الوقت الراهن.

ثالثاً - الإطار النظري للبحث: التحليل السوسيولوجي لإشكالية حقوق الأقليات في العراق:

لغرض تناول إشكالية حقوق الأقليات في العراق، لا بدَّ من الإشارة إلى عدَّة جوانب مهمة تتعلق بحقوق الأقليات وحمايتها، منها:

أولاً - حقوق الأقليات في المواثيق الدولية:

لا بدَّ من أن يكون للأقليات في أي مكان حول العالم حقوق وضمائنات يتمتعون بها، شأنهم في ذلك شأن أي جماعة أخرى في المجتمع الذي يعيشون فيه، وقد أصدرت الأمم المتحدة إعلاناً يخصَّ الأقليات في نهايات القرن المنصرم، يحفظ هذا الإعلان للأقليات حقوقهم المختلفة فيما يخصَّ الديانة واللغة، وأوجب على الدول ضرورة القيام بحمايتهم وعدم تمييزهم عن باقي أفراد المجتمع (علي، 2018). وإنَّ أول ظهور قانوني لحقوق الأقليات كان مع تأسيس عصبة الأمم التي شكَّلت حماية الأقليات

جزءاً مهماً من برنامجها ومعاهدات السلام الموقعة في عامي (1919-1920)، التي ضمت للمرة الأولى في التاريخ ضمان حقوقهم في الإطار العالمي الشامل لحقوق الأقليات، وفيما بعد صدور إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية وإثنية أو إلى أقليات دينية ولغوية - وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 47/135، الذي اعتمد في 18/12/1992 (الصباح، 1999، 7-78) و(الأمم المتحدة، 1992)، والذي تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام (1948)، والذي أعلن في (مادته الثانية) الاعتراف بالحقوق الأساسية لكل فرد دون تمييز مبني على العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين. وقد ورد هذا المبدأ بدقة في إعلان اليونسكو حول العرق والمعتقدات، الصادر عام (1978)، وفي إعلان القضاء على كافة أشكال التعصب والتمييز المبني على الدين أو المعتقد الصادر عام (1981)، ثم أخذت النصوص بالتزايد والانتشار لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية وقمعها سنة (1948)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965). وفي أي نص من هذه النصوص لم يرد صراحة ذكر الأقليات، لكن آخر قانون يطلب المساواة بين جميع الأفراد مهما كان دينهم أو عرقهم، ويحظر أن يكون الأفراد والمنتمون للأقليات موضع تمييز على أساس خصائصهم الإثنية والثقافية (هرمزي، 2011، ج1 و3، 22)، و (جمال، 2016).

ويكمل المعهد الدولي للحقوق المدنية السياسية والحقوق المعلنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مؤكداً مبدأ عدم التمييز؛ فهو يمثل العودة إلى مراعاة الأقليات في إطار حقوق الشعوب بفصل المادة (27) منه التي نصت عام (1966) على أنه «يجوز في الدول التي يوجد فيها أقليات إثنية أو دينية المجاهرة بدينهم وإقامة شعائهم، أو استخدام لغتهم بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعاتهم». وبعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، حدثت تغييرات راديكالية على ظروف الأمم المستعمرة خاصة بعد إنشاء الهيئة العامة للأمم المتحدة التي أعلنت بموجب قرار (1415) لسنة (1960)؛ فقد تم بموجبها حق تقرير المصير للأمم والشعوب الخاضعة لسيطرة الدول المستعمرة، وأعدت وثائق الاستقلال الخاصة بهذه الدول الخاضعة لنظام الاستعمار الذي سيطر عليها لسنوات طويلة، وأدى إلى حرمانها من تكوين دولتها القومية وإدارتها بنفسها (الأمم المتحدة، 1990، 74-76)، و (موفق، 2010).

ثانياً - أنواع الأقليات في المجتمع العراقي:

لقد تعددت أنواع الأقليات في المجتمع العراقي، منها:

1 - الأقلية الدينية: الأقلية الدينية «جماعة عرقية يمثل الدين المقوم الرئيس لذاتيتها وتمايزها عن غيرها من الجماعات العرقية التي تشاركها ذات المجتمع، وإنَّ هذا التنوع الديني في مجتمع واحد لا يكتسي أهمية سياسية، داخلية كانت أو دولية، إلا إذا ترتب على وجودها صراع أو تنازلات في مجالات القيم أو الثروة أو السلطة، أو ظهرت نتيجة هيمنة وظلم الأكثرية» (باكير، 2019).

2 - الأقلية اللغوية: المقصود بها هي تلك «الجماعة الفرعية من سكان دولة ما، التي تتكلم لغة أو لغات تختلف عن لغات الأغلبية، وهذه الجماعات اللغوية أو الأقليات اللغوية تعيش بشكل طبيعي، طالما احترمت خصوصيتها اللغوية ورقبت في مجالات الحياة العديدة» (ياقو، 2010، 144).

3 - الأقلية العرقية: وهي «مجموعة سكانية تختلف عن بقية السكان على أساس تصنيفها بصفات بيولوجية وراثية تتميز بها عن غيرها من المجموعات، وامتلاك سمات طبيعية فيزيائية موروثة؛ فهذه الجماعة تشعر بأنها تنحدر من أصل أو عرق معين، ومن ثمَّ فإنَّها تتميز بما تمتلكه من خصائص للحفاظ على وجودها» (الدليمي، 2007، 18).

4 - الأقلية الإثنية: وهي «الجماعة التي تشترك في خصائص ثقافية معينة مثل اللغة أو الدين، وهي تختلف عن الجماعات الأخرى التي تقوم على خصائص طبيعية غير قابلة للتغيير، وترتبط تلك الجماعة بالقدرات، أو الكفاءات الذهنية أو العقلية، والتي يمكن تحديدها اجتماعياً على أساس ثقافي» (باكير، مصدر سابق، 20).

5 - الأقلية القومية: يُشار فيها إلى وجود نوعين من الأقليات القومية، منها «الأقلية المحلية التي توجد بالكامل داخل الدولة ولا يوجد لها امتداد في الدول المجاورة، وأخرى دولية؛ أي: يوجد لها تشكُّل وامتداد للقومية نفسها في الدولة المجاورة، وهذه يُعدُّ خطرُها أكبر من النموذج الأول، ومن الأمثلة على ذلك الأقلية الكردية الموزعة على عدة دول هي: تركيا وإيران والعراق وسوريا» (محمد، 2014، 50).

ثالثاً: طبيعة الأقليات في المجتمع العراقي:

إنَّ أهمَّ الأقطار العربية التي تعاني مشكلة الأقليات في الوقت الحاضر هو العراق، على الرغم من الاندماج الفريد الذي عاشه الشعب العربي منذ نشوء دولة العراق الحديثة عام (1921)، باستثناءات بسيطة طالَّت الجالية اليهودية في عقد الخمسينيات بعد الاحتلال الصَّهْيُونِيَّ للأراضي الفلسطينية عام (1948). ومع ذلك؛ فإنَّ الكثير من اليهود الذين تركوا العراق لم يستقروا في إسرائيل، وإنَّما اتَّجهوا إلى دول العالم الأخرى (الجبوري، 2014).

فضلاً عن ذلك، يتألَّف المجتمع العراقي من أكثرية ساحقة من العرب المسلمين بمذهبيَّهم (السني والشييعي)، وتتجاوز نسبَتهم في العراق (75%)، في حين يشكِّل الأكراد العراقيون القومية الثانية، ويشكِّلون نسبة (17%)، معظمهم يدينون بالإسلام على المذهب السني. وهناك أقلية منهم يسمُّون الكُرد الفيلية على المذهب الشيعي، يتمركزون في الشريط الحدودي مع إيران. ويشكِّل المسيحيون في العراق نسبة لا بأس بها تصل إلى (5%)، لكنَّهم مع تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003)، هاجر معظمهم إلى أوروبا وأمريكا، ولم يبقَ منهم سوى (3%)، وهم في تناقص مستمرٍّ؛ بسبب الأوضاع الأمنية واستهدافهم من قِبَل المسلَّحين المتطرفين. وقد اتَّجه قسم منهم إلى محافظة دهوك في كردستان العراق؛ طلباً للأمن (المصدر نفسه: ص 40) و (الشناوي، 2011، 164).

وهناك طائفة الصائبة المندائيين، ومركزها الأساسي في محافظة ميسان، وهم طائفة مسالمة يعيشون قرب المياه، ولا يتجاوز عددهم (1%)، وقد عانوا تدهور الأوضاع الأمنية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي أسوةً بأبناء الشعب العراقي، وهاجر قسم منهم إلى دول أوروبا وأستراليا وأمريكا. أمَّا القومية التركمانية، فإنَّ مركزهم الأساسي في مدينة كركوك، لم يقتصر وجودهم على محافظة كركوك فحسب، بل انتشروا في بغداد وسائر المدن العراقية، كما أنَّهم يشكِّلون مكوناً أساسياً من مدينة تلغفر التابعة لمحافظة نينوى، إضافةً إلى وجودهم في مركز مدينة الموصل، ويشكِّلون نسبة قد تصل إلى (2%) من سكَّان العراق (عبد الأنيس، 2010) و (هرمزي، 2011، ج 20-21).

فضلاً عن ذلك، هناك أقلية من الشبك «وهي إحدى الأقليات التي تعيش في شمال

العراق في منطقة سهل نينوى ضمن محافظة نينوى منذ ما يقارب أكثر من خمسمئة سنة، وينتشرون في (72) قرية، وهم مسلمون غالبيتهم من الشيعة، والقسم الآخر سُنة، ولهم لغة متميزة عن اللغة العربية والكردية، ولا تتجاوز نسبتهم (1%) . إضافةً إلى ذلك، هناك أقلية أخرى وهم الأيزيدية الذين يتمركزون في مناطق (سنجار، وشيخان، وبعشيقه) العائدة لمحافظة نينوى، وفي مناطق أخرى من محافظة دهوك. ويُعدُّ الأيزيديون من أقدم الجماعات العرقية والدينية» (موفق، 2010) (أحمد، 2012، 59-61).

رابعاً: حقوق الأقليات وحمايتهم في الدساتير العراقية:

لا بُدَّ لنا في هذا المحور أن نتطرق إلى موقف الدساتير المتعاقبة التي تناولت مسألة حقوق الأقليات وإدراجها في بنودها؛ وعلى النحو الآتي:

أولاً: دستور 1925. من أبرز النصوص التي وردت في هذا الدستور، والتي تطرقت إلى مسألة الأقليات، المادة (6) إذ نصّت على أنه «لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون، وإن اختلفوا في القومية والدين واللغة». كما نصّت المادة (16) على أنه «للطوائف المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم أفرادها بلغتها الخاصة». كما نصّت المادة (18) على أن «العراقيين متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفيما عليهم من الواجبات، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين». وأخيراً، تطرقت المادة (37) للأقليات الدينية، ونصّت على أن «يكون انتخاب النواب بقانون تُعين فيه كيفية ترشيح النواب والتصويت السري في انتخابهم، ووجوب تمثيل الأقليات» (مُسوّدة دستور، 1925).

ثانياً: دستور 1958 المؤقت. عندما بحثنا هنا في حقوق الأقليات القومية الموجودة في العراق، لاحظنا مع شديد الأسف أن هذه الدستور لا يَرْتَقِي في بنوده إلى إنصاف الأقليات وتلبية طموحاتهم؛ إذ تنصّ المادة (3) منه على أن «يقوم الكيان العراقي على أساس التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حريّاتهم، ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن»؛ فقد تصرّف هذا الدستور وكأنّ العراق لا يضمّ إلّا هاتين القوميتين، دون أيّ إشارة حتّى إلى وجود أقليات قومية أخرى. وكما نصّت المادة (9) منه على أن «المواطنين سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات، ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة» (مُسوّدة دستور، 1958).

ثالثاً: دستور 4/ نيسان/ 1963 المؤقت. لقد احتوى «هذا الدستور على (20) مادةً، عددٌ من موادّه على شكل فقرات عديدة، وتوزّعت موادّه على (7) أقسام بعناوينها من غير أن تحدد في أبواب أو فصول، وقد جاءت مواد الدستور مقتضبةً في العديد من الأمور؛ كأسلوب وإجراءات التعديل. ومن البديهيّ، ولا نجد فيه أيّ نصّ خاص يتناول حقوق الأقليات القومية والدينية» (مُسوّدة دستور، 1963).

رابعاً: دستور 29/ نيسان/ 1964 المؤقت. كالعادة، لم يكن هذا الدستور يختلف عن سابقه في تقرير وضع الأقليات القومية الأخرى أو الاعتراف بها رسمياً؛ إذ نصّت المادة (19) منه على أن جميع «العراقيين متساوون في الحقوق والواجبات العامة بلا تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو أيّ سبب آخر. ويقرّ هذا الدستور الحقوق القومية للأكراد ضمن الشعب العراقيّ في وحدة وطنية متآخية» (مُسوّدة دستور، 1964).

خامساً: دستور 21/ أيلول/ 1968 المؤقت. نجد أن هذا الدستور اقتصر في النصّ على الأكراد والعرب أيضاً من دون الإشارة إلى الأقليات الأخرى في المجتمع العراقي؛ كما جاء في نصّ المادة (21) منه فـ«العراقيون متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين، ويتعاونون في الحفاظ على كيان الوطن بما فيهم العرب والأكراد. ويقرّ هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية» (مُسوّدة دستور، 1968).

سادساً: دستور 16/ تموز/ 1970 المؤقت. نصّت المادة (5/ ب) منه على الآتي: «يتكوّن الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والكردية، والحقوق المشروعة للأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية». كما نصّت المادة (19) على أن «المواطنين سواسية أمام القانون دون تفریق بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو المنشأ الاجتماعيّ أو الدين»... وغيرها من النصوص الأخرى التي تدلّ على أن هذا الدستور يُعدّ من أبرز الدساتير العراقية السابقة التي عالجت مسألة في غاية الأهميّة ألا وهي مسألة تعدّد القوميات والأقليات (مُسوّدة دستور، 1970).

سابعاً: مشروع دستور العراق 1990. فقد نصّت المادة (22/ ب) من المشروع على أن «يعمل المجتمع على تأكيد قيم التآلف الاجتماعيّ العليا؛ بما يمنع ترويج الأفكار والمناهج الطائفية أو العنصرية أو الإقليمية» (مُسوّدة دستور، 1990).

ثامناً: قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية 2004. نجد هذا القانون ينص في المادتين (7/ب) و(4) على أن «نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي ديمقراطي تعددي، ويجري تقاسم السلطة فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية». إضافة إلى ذلك، نصت المادة (11/أ) على مبدأ المواطنة؛ أي: «كل من يحمل الجنسية العراقية يُعدُّ مواطناً عراقياً له كافة الحقوق والواجبات التي ينص عليها ضمن القانون». وتعدُّ هذه المادة من المواد المتميزة في القانون المذكور؛ لأنه لأول مرة توافرت الفرصة للعراقي أن يشعر بالمساواة رغم اختلافه مع أبناء وطنه الآخرين في جوانب عديدة (قانون إدارة الدولة، 2004).

تاسعاً: دستور جمهورية العراق لسنة 2005. تضمن دستور العراق الجديد، «وخاصة في المادتين (39) و(40)، أن «العراقيين أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب ديانتهم أو مذاهبهم أو أديانهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم. ويقرُّ الدستور العراقي في المواد (4/أولاً، 4/4 و 4/5 استخدام اللغات التي تتحدث بها الأقليات القومية والدينية في المؤسسات الرسمية والخاصة بتعليم أبنائهم». ومن جانب آخر، يشمل الأقليات مضمون المادة (14) التي تساوي بين جميع العراقيين بلا استثناء؛ إذ تنص على أن «العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي» (مُسَوِّدة دستور، 2005).

خامساً: مستقبل الأقليات في المجتمع العراقي؛

يتحتم علينا عند دراسة النظرة المستقبلية للأقليات في العراق أن ننطلق من أحد المنطلقات التقنية التي يُعدُّ استخدامها من أهم مقتضيات فهم المستقبل. وتتضمن هذه التقنيات آلية السيناريوهات والتي تنقسم إلى اتجاهين رئيسين هما:

(أ) السيناريو التشاربي: ويشير مستقبلاً إلى نظرة سلبية للظاهرة محل الدراسة، وهو عكس السيناريو التفاؤلي؛ لأن الآفاق المستقبلية لواقع الأقليات في العراق، على نحو عام، لا يشير إلى تقدم ملموس وراسخ؛ فقد استتبشر أبناء الأقليات خيراً بسقوط نظام البعث، وأن زمن التهميش والإقصاء والإساءة إلى مبادئهم الدينية انتهى أو سينتهي، ولكن اكتشفوا أن تلك المبادئ وذلك الإقصاء قد أخذ صوراً أخرى تتمثل في

الإقرار عن مصيرهم نيابة عنهم، ثم أخيراً قيام المجموعات الإرهابية بمحاولة إبادتهم واستعبادهم، ولا توجد إلى الآن أي خطط وسياسات واضحة في كيفية التعامل مع التعددية الدينية والقومية.

(ب) السيناريو الاتجاهي أو المستقبلي: فإنه يشير إلى أن الظاهرة ستبقى على حالها كما هي دون تغيير، كما أن الواقع المستقبلي للأقليات يشير إلى نظرة مؤلة على ضوء الأفاق القريبة المدى التي تشوبها المخاطر على ضوء هجرة الآلاف من أبناء الأقليات إلى خارج العراق، وخاصة المسيحيين، والأيدينية تحديداً، إذ أصبحت الأقليات مجرد ساحة لجمع الأصوات للانتخابات بالتزوير والخديعة والمراوغة السياسية، ولا يتم النظر كثيراً إلى مستقبل هؤلاء وكيفية كسبهم بالطريقة الصحيحة، ولا إلى مصالحهم، وكيفية تضمينها مع مصالح الأحزاب التي لديها رؤية مستقبلية طويلة الأمد، وخاصة تلك الأحزاب التي تمتلك رؤى وتطلعات ليبرالية وتحررية تتوافق مع تطلعات الأقليات (الصنا، 2011).

مع أننا لم نجد دراسات ومُسوحات علمية دقيقة حول الآثار الكاملة لما تركته عملية التغيير التي حصلت في العراق على الأقليات، وعلى الرغم من أن الكثير من التقارير قد نُشرَ هنا وهناك، ورغم المتابعات الكثيرة للمؤسسات المعنية الدولية منها والمحلية؛ فإنها لم تخرج برؤية واضحة وصريحة للأفاق المستقبلية للأقليات، وأصبحوا ضحية صراعات طائفية وإستراتيجيات دولية ستُلحق بهم ضرراً كبيراً في المستقبل القريب. على أن الجانب الآخر يتمثل في خلو بعض المدن العراقية من تنوع الأقليات، مثل تراجع أعداد المسيحيين في البصرة، وخلو الموصل من المسيحيين والكاكائية والأيدينية والشبك إلا بقدر يسير. لكن الأمر الأهم الذي يتعلق بالمستقبل يتمثل بالدرجة الأساس في موضوع الأفاق البعيدة في كيفية مواجهة ما تركته عليهم الجماعات المسلحة والمتطرفة في غرب العراق وشماله، والتي تندرج أيضاً من ضمن مستقبل غير منظور للعراق القادم، والذي يصعب التكهّن به الآن (عبد الرحمن، 2019).

وإن الرؤية المستقبلية الأبرز اليوم تكمن في «كيفية مواجهة موضوع العودة بروح وطنية بعيدة عن الانتماءات الضيقة، والبدء بمشاريع المصالحة بوجود خطط إستراتيجية بهذا الشأن. وفضلاً عن ذلك، يتطلب وما تقدّم ذكره تشكيل مجلس

الوحدة الوطنية العليا؛ لغرض حل النزاعات القانونية بين القوميات المختلفة في ملكية الأراضي المتنازع عليها ضمن الأقاليم والمحافظات، وتشكيل هيئة محايدة لتأمين إرجاع السكان الحقيقيين إلى أماكن آبائهم وأجدادهم قبل الترحيل (قرية، ناحية، قضاء، مركز محافظة)، هو أمرٌ ضروريٌّ حتّى لا يؤدّي النزوح العشوائي إلى الأماكن الغنية تغييراً ديموغرافياً جديداً، ويكون مخالفاً للمادة (23) من مُسوِّدة الدستور» (عبد الرّحمن، مصدر سابق، 13) و(محمد، 2016).

وفضلاً عن ذلك، هناك العديد من «الآليات والتشريعات التي يمكن أن تؤدي إلى حماية حقوق الأقليات العراقية وتعزيزها فيما يتعلق بالتمثيل السياسي والمشاركة في الحياة العامّة، أو توفير الأمن والاستقرار. وتتراوح هذه الآليات والوسائل من دعم لجان حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بالأقليات إلى تشكيل وزارة خاصة بالأقليات، أو تأسيس جمعية خاصة أو مؤسسة أو مجلس وطني استشاري للأقليات، يتم تمويلها من قبل الحكومة العراقية لوضع إستراتيجيات خاصة تتعلق بمعالجة احتياجات الأقليات، تُقدّم للحكومة من أجل الدراسة والتطبيق. وهذه الإستراتيجيات قد تتعلق بتمثيل أفضل للأقليات في مؤسسات الدولة، أو إجراء تعديلات جوهرية على قانون الانتخابات، ووضع الآليات التي تضمن وصول ممثلي الأقليات إلى المؤسسات التشريعية، أو اقتراح هياكل إدارية تتعلق بتطبيق البنود الدستورية وخاصة المادة (125) من الدستور العراقي. وكما يمكن أن تقوم هذه المؤسسة أو الكيان بتقديم مقترحات إلى الحكومة العراقية بكيفية تعزيز الأمن والاستقرار في مناطق سكناها، وتقديم مقترحات ومشاريع قوانين يمكن أن تعزز الحفاظ على الهوية الثقافية واللغوية من التماهي في ثقافات الأغلبية وتعزيز دورها في بناء النسيج الثقافي والحضاري والهوية الوطنية للأمة العراقية» (القُدو، 2013).

في الحقيقة أنّ الواقع المرير للأقليات في العراق، والمتمثل في أنّ (90 %) منهم نازحون ومهاجرون إلى بلدان العالم، يُنذرُ بوقوع كوارث إنسانية وخسارة حضارية كبيرة لتراث العراق وتاريخه، ويُنذرُ بانقراض بعض الأقليات من العراق. وهذا الواقع يشير إلى رؤية سوداوية من قبل الأقليات أنفسهم؛ فالوضع الحالي الذي يفرض على الأقليات اتباع نهج جديد للحياة في بعض المدن والبلدات نتيجة انتشار التطرف يؤشّر إلى واقع يصعب التكهّن بتأثيراته المستقبلية في الأجيال القادمة. وأخيراً؛ فإنّ مستقبل

الأقليات في المجتمع العراقي في الوقت الراهن يسير وفق السيناريو التشاؤمي أو نظرة الخوف على مستقبلهم ومصيرهم المجهول في ضوء سياسات عشوائية غير مدروسة من قبل الحكومة لواقع هذه الأقليات في العراق.

وعليه؛ فإن موضوع الأقليات في العراق أصبح يشكل خطراً كبيراً قد يسبب في حدوث نزاعات وصراعات ما لم يتم الإسراع في حله أو معالجته، وإعطاء حقوقهم السياسية والاجتماعية. وإن فقدان وجود مساهمة على الصراع السياسي من قبل التيارات الوطنية التي تضم مكونات الشعب كافة، وفي مقدمتها ممثلو الأقليات، وإشراكهم إشراكاً فاعلاً في الحياة السياسية وتقرير المصير للوطن - سوف يزيد من تعميق ذلك، ويؤجج الصراعات الداخلية؛ مما سيقوض السلم الاجتماعي، فالنزعة المتعالية على أساس الأصل أو العرق في العراق هي التي تأخذ دائماً الأفضلية المتقدمة؛ وذلك لضعف الإحساس الوطني، وتغليب الوازع الطائفي أو القومي الضيق عليه. لذا عانت الأقليات انتكاسات متكررة ومآسي دائمة وقفت عائقاً أمام تطور البلاد وتقدمها.

رابعاً: منهجية البحث وإجراءاته:

أولاً: نوع البحث ومنهجيته: يُعدُّ «هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية، والمنهج المتبع فيه هو منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، إضافة إلى استخدام منهجين هما: المقارن، والتاريخي (عبيدات، 2006)؛ لمعرفة وتحليل بعض جوانب التغيير والإخفاق في عملية منح الحقوق للأقليات عبر التاريخ للحكومات العراقية المتعاقبة، ومقارنة بعض فتراتها منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة».

ثانياً: أدوات البحث:

1 - الاستبانة: تُعرف بأنها إحدى الأدوات المهمة في جمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث عن طريق طرح مجموعة من الأسئلة وتوزيعها على فئة من المجتمع الأصلي (العينة)؛ بغية إجابة المبحوث عنها. وقد اشتملت على المتغيرات الديمغرافية: (العمر، الجنس، المستوى التعليمي، المستوى الاقتصادي، القومية، الديانة، والخلفية الاجتماعية)، والتي ساعدت الباحثين على إعطاء معلومات دقيقة لعينة البحث. إضافة إلى الفقرات الخاصة بموضوع البحث، وشملت خمسة محاور هي: (المشاركة السياسية للأقليات، الحقوق وضمان الحريات للأقليات، التحديات الاجتماعية والثقافية، الاندماج والتعايش، حق تقرير المصير). وحُدِّثت إجابات أفراد العينة عن عبارات

الاستبانة وفقاً لمقياس (ليكرت) الخماسي؛ بحيث يقوم المبحوثون بإبداء آرائهم على متصل خماسي الأبعاد؛ وذلك باختيار أحد البدائل، على أن تُعطى استجاباتهم الأوزان النسبية (5-4-3-2-1) للعبارة الإيجابية، و(1-2-3-4-5) للعبارة السلبية.

2 - الملاحظة: يستطيع من خلالها الباحثان جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والحقائق التي تساعد على دراستهما. وقد استخدم الباحثان هنا خبراتهما وتصوراتهما في ملاحظة الموضوع المراد دراسته، وعلى نحو حيادي وموضوعية تامة، بعيداً عن توجهاتهما السياسية أو الذاتية.

3 - المقابلة: أداة من أدوات البحث المباشرة، تُستخدم في سؤال الأفراد المبحوثين، وقد تكون فردية أو جماعية؛ لغرض الحصول على المعلومات الكيفية ذات العلاقة بالموضوع المبحوثين الأفراد. وهناك أنواع عدة من المقابلات، تُحددها طبيعة الموضوع، وتعتمد على العلاقات النفسية والاجتماعية بين الباحث وأفراد عينته من الأقليات؛ بغية الحصول على معلومات أو أمور وأحداث غابت عن الباحثين في أثناء البحث أو عند وضع الاستبانة. واستُخدمت مقابلات مغلقة لحساسية الموضوع؛ ولإعطاء المبحوثين فرصة للإجابة، بحرية ودون خوف، عن استفساراتنا ذات الأغراض العلمية البحتة. على أن نتائج البحث تخدم حقوقهم المستقبلية.

ثالثاً: صدق الاستبيان: يُقصد به قدرة الاستبيان على قياس ما وُضع لقياسه. واعتمد الباحثان في ذلك على كل من:

(أ) **صدق المحتوى:** وذلك بعرض المقياس على مجموعة من الأساتذة المحكمين المتخصصين؛ لإبداء الرأي في مدى ملاءمة فقرات الاستبيان وصياغتها. وقد أبدوا موافقتهم على فقرات الاستبيان وعلى الاستجابات بنسبة (91%)، مع تعديل بعض الفقرات في المحاور وحذف أخرى. وقد أخذ الباحثان بالتعديلات المشار إليها.

(ب) **ثبات الاستبيان:** ويُقصد بالثبات دقة الاختيار في القياس والملاحظة، وهو النسبة بين تباين الدرجة على المقياس التي تشير إلى الأداء الفعلي للمفحوص، وقد حُسب ثبات استبيان إشكالية حقوق الأقليات بطريقتي معامل بيرسون وألفا كرونباخ، وكانت قيم الارتباط دالة عند مستوى (0,91) و(0,93) على التوالي، كما يتضح من الجدول الآتي؛ مما يدل على ثبات الاستبيان وصلاحيته للتطبيق.

جدول يوضح طريقة صدق العينة وثباتها

الطريقة	العدد	قيمة الثبات
بيرسون	300	0.91
ألفا كرونباخ		0.93

رابعاً: مجالات البحث:

1 - المجال البشري: تكوّن مجتمع البحث في حدود (300) فرد من الأقليات ومن كلا الجنسين موزعين على أغلب المكونات الاجتماعية على سبيل المثال لا الحصر (العرب، الكرد، التركمان، المسيحيين، والشبك، والآيزيديين، وأخرى متفرقة).

2 - المجال المكاني: فقد طُبّق البحث في محافظة نينوى وبالتحديد مدينة الموصل مركز المحافظة في العراق؛ كونها تمثل عراقاً مصغراً في تركيبها الديموغرافية (الدينية والقومية).

3 - المجال الزمني: هي الفترة الزمنية التي وُزِعَ فيها الاستبيان على المبحوثين موضع البحث؛ خلال الفترة الواقعة بين 2019/12/15 إلى 2020/6/21.

خامساً: العينة: تكوّن مجتمع البحث من (300) مبحوث من أفراد المجتمع المحلي لمدينة الموصل البالغ تعدادهم بحسب مديرية إحصاء محافظة نينوى لعام 2019 (1.955.329) نسمة، وبمختلف شرائحهم ومكوناتهم وطوائفهم وقومياتهم، واختيروا بطريقة قصدية.

سادساً: الفرضيات: انطلق البحث من الفرضية الرئيسة لغرض التأكد من تحققها أو من عدمها؛ والقائلة: (إنّ هناك إشكالية لحقوق الأقليات في العراق في الوقت الراهن، تؤدي إلى عدم الاستقرار المجتمعي). وتتفرّع من الفرضية الرئيسة عدّة فرضيات فرعية أخرى؛ منها:

1 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) من وجهة نظر أفراد العينة حول إشكالية حقوق الأقليات، ومستوى المشاركة السياسية، وضمان الحريات للمكونات الاجتماعية في الحياة السياسية.

2 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) من وجهة نظر أفراد العينة حول إشكالية حقوق الأقليات والتحديات السياسية والاجتماعية والثقافية للمكونات الاجتماعية.

3 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) من وجهة نظر أفراد العينة حول إشكالية حقوق الأقليات وصور الاندماج والتعايش السلمي وحق تقرير المصير بين المكونات الاجتماعية.

سابعاً: الوسائل الإحصائية: استخدَمنا الحقيبة الإحصائية (spss)، بما فيها من عمليات حسابية لتحليل نتائج البحث؛ وهي: التوزيع التكراري والنسبة المئوية لتحديد مدى اتفاق إجابات أفراد العينة من المبحوثات على فقرات الاستبانة؛ والوسط الحسابي لتحديد مدى التشتت في إجابات أفراد العينة المبحوثة عن الوسط الفرضي؛ والانحراف المعياري لتحديد مدى الانسجام في إجابات أفراد العينة المبحوثة، وأخيراً معامل ارتباط بيرسون لتحديد صدق عينة البحث وثباتها.

خامساً: نتائج البحث الميداني. عُرِضَت نتائج البحث على النحو الآتي:

أولاً: الخصائص العامة لأفراد عينة البحث:

جاءت نتائج الخصائص العامة لأفراد العينة كما بيّنت في الجداول (1-8) على النحو الآتي:

1 - متغير الجنس: بلغت نسبة الإناث (49%) ونسبة الذكور (51%)، وهي نسبة تعكس واقع التركيبة النوعية لعينة البحث على وفق الأقليات الموجودة في مدينة الموصل؛ كما في الجدول (1).

جدول (1)

توزيع أفراد عينة البحث بحسب المتغيرات الديموغرافية (الجنس)

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	153	51 %
	أنثى	147	49 %
	المجموع	300	100 %

2 - متغير العمر: أظهرت النتائج في الجدول (2) أنَّ الفئة العمرية من (40-49) سنة احتلت المرتبة الأولى؛ إذ بلغ عددها (94)، وشكّلت نسبة (31%)، وجاءت الفئة العمرية

من (50-59) سنة بالمرتبة الثانية؛ إذ بلغ عددها (85)، وشكّلت نسبة (29 ٪)، في حين احتلّت الفئة العمرية من (60-69) سنة المرتبة الثالثة؛ إذ بلغ عددها (69)، وبنسبة (23 ٪)، وجاءت الفئة العمرية من (30-39) سنة بالمرتبة الرابعة وبعدها (38)، وبنسبة (12 ٪)، في حين حلّت الفئة العمرية (20-29) بالمرتبة الأخيرة، وبنسبة (5 ٪) وكما هو موضّح.

جدول (2)

توزيع أفراد عيّنة البحث بحسب المتغيرات الديموغرافية (العمر)

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة ٪
العمر	20 - 29	14	5 ٪
	30 - 39	38	12 ٪
	40 - 49	94	31 ٪
	50 - 59	85	29 ٪
	60 - 69	69	23 ٪
	المجموع	300	100 ٪

3 - متغير المستوى الدراسي: يُلاحظ من النسب الواردة في الجدول (3) أنّ طلبة أو حملة شهادة البكالوريوس جاؤوا بالمرتبة الأولى؛ إذ شكّلوا ما نسبته 48 ٪ من حجم عينة البحث، يليهم طلبة أو حملة شهادة الثانوية بـ 27 ٪، ثمّ حملة شهادة الماجستير 19 ٪، وأخيراً حملة شهادة الدكتوراه بنسبة 6 ٪.

جدول (3)

توزيع أفراد عيّنة البحث بحسب المتغيرات الديموغرافية (المستوى الدراسي)

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة ٪
المستوى الدراسي	الثانوية فما دون	81	27 ٪
	بكالوريوس	144	48 ٪
	ماجستير	57	19 ٪
	دكتوراه	18	6 ٪
	المجموع	300	100 ٪

4 - متغير الحالة الاجتماعية: تبين من نسب الجدول (4) أنَّ عدد المتزوجين احتلَّ المرتبة الأولى ونسبة (85 ٪)، ثُمَّ جاء العُزَّاب بالمرتبة الثانية ونسبة (12 ٪)، وحلَّ أخيراً المطلَّون والمنفصلون ونسبة (3 ٪) من إجمالي عينة البحث.

جدول (4)

توزيع أفراد عينة البحث بحسب المتغيرات الديموغرافية (الحالة الاجتماعية)

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة ٪
الحالة الاجتماعية	أعزب	35	12 ٪
	متزوج	256	85 ٪
	أخرى (منفصل / مطلق)	9	3 ٪
	المجموع	300	100 ٪

5 - متغير مستوى الدَّخْل الشهري: يَظهر من الجدول (5) أنَّ (54 ٪) من أفراد عينة البحث ينتمون إلى أَسَر من ذوات الدخل الضعيف أو المتدني، في حين كانت نسبة (38 ٪) من ذوي الدخل المتوسط، وكانت نسبة (8 ٪) ممَّن ينتمون إلى أَسَر ذات دَخل مرتفع أو جيّد. وتشير بيانات دائرة الإحصاءات العامّة إلى أنَّ نسبة أكثر من (20 ٪) من العراقيين يعانون الفقر والبطالة.

جدول (5)

توزيع أفراد عينة البحث بحسب المتغيرات الديموغرافية (الدَّخْل الشَّهري)

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة ٪
مستوى الدَّخْل الشهري	ضعيف	161	54 ٪
	متوسط	115	38 ٪
	جيّد	24	8 ٪
	المجموع	300	100 ٪

6 - متغير الأديان أو الديانة: يُقصدُ بالأديان الأديان السماوية أو الإلهية كالإسلام والمسيحية واليهودية؛ أمّا الديانةُ فقد لا تلتزم كونها منزلةً من (الله) عزَّ وجلَّ مثل الهندوسية أو البوذية ... وغيرها. وأوضح الجدول (6) أنَّ عدد المسلمين من العينة

بلغ (213) وبنسبة (71%) بالمرتبة الأولى، وحلت المسيحية بالمرتبة الثالثة بعدد (27) وبنسبة (9%)، في حين جاءت الديانة الآيزيدية الوضعية بالمرتبة الثانية بعدد مبحثين بلغ (60) مبحثاً وبنسبة (20%).

جدول (6)

توزيع أفراد عينة البحث بحسب المتغيرات الديموغرافية (الأديان والديانة)

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة %
الأديان / الديانة	مسلم	213	71 %
	مسيحي	27	9 %
	آيزيدي	60	20 %
	المجموع	300	100 %

7 - متغير القومية: جاء الجدول (7) ليوضح القوميات والأقليات العراقية المتنوعة والمتعددة على نحو واضح؛ إذ احتلت القومية العربية الصدارة وبنسبة (34.4%)، وحلت القومية الآيزيدية بالمركز الثاني وبنسبة (20%)، ثم جاءت القومية الشبكية بـ(15.3%)، فالقومية الكردية بنسبة (11%)، في حين حلت القومية التركمانية بالمرتبة الخامسة بنسبة (10.3%)، وحلت القوميات المسيحية (الآشوريون والسريان) بالمرتبة السادسة والأخيرة وبنسبة (9%)؛ وكل ذلك بحسب إجابات عينة البحث.

جدول (7)

توزيع أفراد عينة البحث بحسب المتغيرات الديموغرافية (القومية)

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة %
القومية	عربية	103	34.4 %
	كردية	33	11 %
	تركمانية	31	10.3 %
	آيزيدية	60	20 %
	شبكي	46	15.3 %
	مسيحية (آشوري، سرياني)	27	9 %
	المجموع	300	100 %

8 - متغير الخلفية الاجتماعية: ظهر في الجدول (8) الآتي أنَّ نسبة (86 %) من عيّنة البحث هم من الأصول الحضرية؛ أي: إنّ الخلفية الاجتماعية لهم حضرية، في حين كان ما نسبته (14 %) من أبناء القرى والأرياف، وكل ذلك طبقاً بحسب إجابات عيّنة البحث.

جدول (8)

توزيع أفراد عيّنة البحث بحسب المتغيرات الديموغرافية (الخلفية الاجتماعية)

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة %
الخلفية الاجتماعية	ريفي	43	14 %
	حضري	257	68 %
	المجموع	300	100 %

ثانياً: عرض نتائج تساؤلات البحث ومناقشتها. جاءت نتائج تساؤلات البحث على النحو الآتي:

1 - محور المشاركة السياسية للأقليات.

يشمل هذا المحور المشاركة في: الاقتراع، والتصويت، وحق الانتخابات، والمساهمة في العملية السياسية، واتخاذ القرارات التي تسهم في بناء الدولة وتشكيل مؤسساتها كافة. وعليه، وجب تعرّف مدى حظوظ الأقليات العراقية في المشاركة السياسية الجديدة، والإشكاليات المتعلقة بها. وقد أجاب المبحوثون بأن نسبة المشاركة السياسية تكاد تكون مقبولة، على الرغم من عدم الرضا الذي يسود أغلب تلك الأقليات إذا ما استثنينا الأقلية الكردية التي أخذت نصيباً لم تحلم به نظيراتها من الأقليات العراقية أو حتى من الأقليات في الدول الإقليمية المجاورة.

لذا، وبعد تحليل النتائج التي حصل عليها من المبحوثين، إذ كان المتوسط الحسابي لدرجاتهم هو (9.4067)، وبانحراف معياري (2.07420)، والمتوسط الفرضي (30) درجة؛ فيما كانت القيمة المحسوبة (11.746)، وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.960)، وعند مستوى الثقة (0.05) (299)؛ وهذا يدل على أنّ أكثر الإشكاليات التي تتعلق بالأقليات تعود إلى المشاركة السياسية الفعلية والحقيقية الجادة والمثمرة، وهو بالتأكيد

ما تفقده الأقليات العراقية في الغالب، وهذا يعود إلى طبيعة الدستور العراقي وديباجته (بالرغم من إعطاء حقوق الأقليات على نحو مثالي وراقٍ على الورق) التي زرعَتْ في داخله بذور التَّخَنُّق والمُحَاَصَصَة الدِّينِيَّة والقومية والطائفية المقيتة التي قتلت روح المواطنة والهوية الوطنية العراقية المشتركة بعيداً عن الانتماءات الضيقة؛ كل ذلك جعل المشاركة السياسية تحتل المرتبة الأولى وبنسبة 78.39 %، وهي نسبة عالية مقارنةً بحجم العينة وإجاباتها، والجدول (9) الآتي يشرح ذلك شرحاً موجزاً وصريحاً.

جدول (9)

إجابات عينة البحث المتعلقة بالمشاركة السياسية للأقليات في العراق

المحور	العدد	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		الدلالة	المستوى %
					المحسوبة	الجدولية		
المشاركة السياسية	300	9.4067	30	2.07420	11.746	1,960 (0,05) (299)	يوجد فرق دال	78.39 %

2 - محور الحقوق وضمان الحريات للأقليات.

بغية تعرّف نَوْع الحقوق والواجبات وضمان تحقُّقها، والحريَّات بأنواعها المختلفة: السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والدِّينية؛ نرى أنَّ الأقليات العراقية كانت تعاني بعض الضغوط في جوانبها كافةً، إلَّا أنَّها تجد المشكلة الكبرى تحدث عند الخلافات الدِّينية والطائفية، وضمان ممارسة تلك الحريات، ولا سيَّما بعد عام 2003 إذ عمد المحتل وبعض دول الجوار إلى إذكاء الطائفية والعنصرية القائمة على اختلاف الأديان والديانات، وامتدَّ الحال إلى عام 2014، وبفعل التطرُّف المصنوع في الخارج، والمُصدَّر إلى الداخل العراقي؛ بغية تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية المسمومة، ضربت جميع الحقوق للأقليات بل وحتى في بعض الأحيان لأغلبية الجماهير، ولا سيَّما تلك المطالبة بحقوقها في تحقيق أبسط مقومات الحياة اليومية مقابل الواجبات الكثيرة التي أثقلت كاهلها.

وعند النظر في طبيعة جميع الدساتير الدولية؛ نجد أنَّ مسألة حقوق الأقليات وحريَّاتهم تُعدُّ من الأسس الرئسية؛ كونها تكفل تلك الحقوق على نحو مباشر، وتجعلها

من القواعد والمبادئ العامة الإلزامية، والتي لا يجوز خرْقها أو التّعدي عليها، وبما أنّ العراق يتكوّن من طوائف كثيرة، وهذه هي طبيعة المكونات الاجتماعية الموجودة في العراق، وهنا يرى الباحثان أنّ الدستور العراقي ضمن حقوق الأقليات في النصوص الدستورية فقط، ولكن في الحقيقة أنّ التطبيق على أرض الواقع يجد نوعاً من الصعوبات والمعوقات التي تعصف أحياناً بهم، ولا سيّما ما تعرّض له كل من المسيحيين والآيزيديين والشبك من عمليات التهجير والسلب والخطف بعد عام 2003م، بعد ما كانوا يمارسونها على نحو يكاد يكون طبيعياً قبيل هذا التاريخ. ومن هنا جاءت النتائج التي أشار إليها المبحوثون من حيث إنّ متوسط إجاباتهم كان (11.2300)، وبانحراف معياري مقداره (2.25107)، والمتوسط الفرضي (30) درجة، وقد كانت القيمة المحسوبة (9.464)، وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.960)، وعند مستوى الثقة (0.05) (299)؛ وهذا يدل على وجود فرق دال إحصائياً في هذا المحور ليحتل المرتبة الرابعة في سلم إشكاليات حقوق الأقليات وبنسبة مئوية (74.87%)، والجدول (10) يوضّح ذلك.

جدول (10)

إجابات عيّنة البحث المتعلقة بالحقوق والحريات للأقليات في العراق

المحور	العدد	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		الدلالة	المستوى %
					المحسوبة	الجدولية		
الحقوق وضمن الحريات	300	11.2300	30	2.25107	9.464 (0,05) (299)	1,960	يوجد فرق دال	74.87 %

3 - محاور التّحديات (السياسية، الاجتماعية، الثقافية).

لعل أهمّ التحديات التي تواجه الأقليات اليوم هو التخوُّف المبالغ فيه ولا سيّما من العرب والقوميين، على نحو خاص، من انسلاخ العراق من جذوره العربية؛ ممّا جعل من هذا يمثل تحدياً بالنسبة للأقليات الأخرى أدّى إلى تأزُّم الأوضاع مع الأكراد والتّركمان والمسيحيين (الآشوريين / السريان / الكلدانيين) والآيزيديّة والصّائبة المندائيين وبعض من التّبعيات الإيرانية والولايات الأخرى، فضلاً عن النزعة الانفصالية لدى بعضهم؛ كل ذلك جعلها تواجه تحديات اجتماعية وثقافية عالية من قبل المجموع الأعم، فضلاً

عن تأزم الأوضاع فيما بين هذه الأقليات نفسها، والتخوف من دين الدولة الرسمي الذي تعدّه الأقليات اليوم من أهم تلك التحديات التي تقف في وجه جوانبها الاجتماعية والثقافية، ولا سيما في ممارسة معتقداتها وشعائرها وطقوسها الدينية بكل حرية ويسر، دون التعرّض لها بالنقد تارة والسخرية تارة أخرى.

إننا نعلم ونرى أنّ جميع التجارب السابقة في الوصول إلى دفة الحكم، والتي قامت على أسس دينية بحثة في العالم على نحو عام، وفي منطقة الشرق الأوسط على نحو خاص، قد أخفقت إخفاقاً كبيراً في المحافظة على حقوق الأقليات الدينية، كما أخفق الإسلام السياسي في معالجة مشكلات تلك الأقليات وحلّها في العراق والوطن العربي عموماً. لذا اعتقدنا أنّ هناك الكثير من التحديات وهو ما أيده المبحوثون من خلال إجاباتهم عن فقرات الاستبانة، وبمتوسط حسابي (31.8200)، وانحراف معياري (8.50974)، كما كانت القيمة التائية المحسوبة البالغة (7.775) أعلى من القيمة التائية الجدولية والبالغة (1.960)؛ ممّا يؤكّد أنّ هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية تؤيد وجود الكثير من التحديات التي تقف في وجه حقوق الأقليات العراقية، وقد حلت تلك التحديات في المرتبة الثالثة، وبنسبة مئوية (75.76%) في تسلسل المحاور المؤدية إلى حدوث الإشكاليات في حقوق الأقليات ووجودها، والجدول (11) الآتي يشرح ذلك.

جدول (11)

إجابات عينة البحث المتعلقة بالتحديات الاجتماعية والثقافية للأقليات في العراق

المحور	العدد	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		الدلالة	المستوى %
					المحسوبة	الجدولية		
التحديات	300	31.8200	30	8.50974	7.775	1,960 (0,05) (299)	يوجد فرق دالّ	75.76 %

4 - محور الاندماج والتعايش.

الاندماج والتعايش الذي كان سائداً بقوة السلطة في المجتمع العراقي لم يلبث أن خرج من حكم الاستبداد والحروب المستمرة لأكثر من (25) عاماً، فضلاً عن الحصار الدولي والانغلاق والعزلة الاجتماعية وغياب المرجعيات الوطنية الحقيقية الجامعة

له. حتى إذا ما جاء عام 2003م، وانكشف الغطاء؛ وَقَعَ المجتمع العراقي بأقلياته في الفوضى والاحتقان القومي والطائفي والتوتر الديني الاثني، والأهم من ذلك كله وجود قوّات الاحتلال التي شجّعت انفلات العنف بكل الاتجاهات ومن كل الأطراف؛ بغية تحقيق نظريتها في الفوضى الخلاقة. فالخوف مثلاً من سيطرة الشيعة والکرد على الحكم هو أمر غير مرحّب به عربياً لاعتبارات طائفية وقومية بحتة؛ في حين يرفض العرب السنة والشيعة فكرة الفيدرالية الانفصالية للکرد العراقيين الذين يعدّونه حقاً طبيعياً لهم.

وقد كانت الأقليات الدينية قد أيدت بشدّة مشروع الفيدرالية، فمثلاً الأيزيديون طالبوا بضمّ جميع مناطقهم الإدارية إلى إقليم كردستان، في حين طالبت بعض القوى المسيحية بتشكيل إقليم فيدرالي صغير تابع لها في سهل نينوى، وهذا الحال بالنسبة للترکمان ينطبق على بعض العرب السنة في السعي وراء الولاءات التركية لإعادة أمجاد الخلافة العثمانية الفانية؛ في حين يطمح البعض الآخر إلى إقامة ولاية الفقيه في إيران وترسيخها في العراق، ونسوا أنّ كل تلك النتائج الكارثية الحالية ما هي إلاّ توابع لمقدمات وأسباب خاطئة تؤثر في الاندماج والتعايش السلمي في العراق، وتدمّر مستقبله كوحدة سياسية ووطنية وجغرافية من جهة، ويتعدى خطرها في تأثيرها السلبي، وعلى نحو كبير، في كامل المنطقة من جهة أخرى. لذا وجدنا أنّ محور الاندماج والتعايش قد واجه الكثير من التحديات، وهو ما جعلنا نركّز عليه.

وهو ما أيّده أفراد عينة البحث عن طريق إجاباتهم عن فقرات الاستبانة، وبمتوسط حسابي قدره (31.6400)، وانحراف معياري مقداره (7.63400)، كما كانت القيمة التائية المحسوبة البالغة (3.721) أعلى من القيمة الجدولية والبالغة (1.960)؛ وهذا يؤكد وجود إشكالية بالنسبة للأقليات، نظراً لوجود فروق ذات دلالة إحصائية تؤيد وجود إشكالية الاندماج والتعايش على نحو متوسط، على الرغم من أنّ هذا المحور حلّ في المرتبة الخامسة والأخيرة في محاور البحث التي تقف عائقاً في وجه حقوق الأقليات في العراق، والجدول (12) الآتي يفسر ذلك.

جدول (12)

إجابات عينة البحث المتعلقة بالاندماج والتعايش للأقليات في العراق

المحور	العدد	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		الدلالة	المستوى %
					المحسوبة	الجدولية		
الاندماج والتعايش	300	31.6400	30	7.63400	3.721	1,960 (0,05) (299)	يوجد فرق دال	63.28 %

5 - محور حق تقرير المصير.

إنَّ التطبيق العملي لبنود الدستور العراقي في حق تقرير المصير هو الأهم والقول الفصل فيه لضمان الأقليات حقوقها على نحو كامل، من ضمن الفيدرالية الاتحادية لا الصيغة الانفصالية كما يروج لذلك البعض. وحق تقرير المصير يجب ألا يؤدي إلى تقسيم الدولة وتفكيكها وإضعافها، ويجب أن يكون على نحو سلمي يحقق الفائدة والاستقرار للطرفين دون أن يؤثر في طرف ويحقق التنمية للطرف الثاني، ويمكن اعتبار الاندماج الاجتماعي مع المركز من حق تقرير المصير. كما يجب ألا يؤدي هذا الحق إلى تصعيد خطر يعصف بالدولة والمجتمع وتقسيمه والاعتراض عليه من الداخل أو حتى من دول الجوار. ويجب التطبيق الكامل والسليم لجميع بنود الدستور المتفق عليها، واعتناء الدولة ومؤسساتها كافة بآثار هذه الأقليات وحقوقها، ولا سيما مراقدها الدينية المقدسة لكونها جزءاً من تراث العراق وشعبه ولكل العراق، ووجوب احترامها؛ بما يدعم ويقوّي من ثقافة التسامح وقبول الآخر في المجتمع العراقي عموماً.

وبناءً على النتائج التي أشار إليها المبحوثون، وبمتوسط إجاباتهم التي كانت (7.2700)، وبانحراف المعياري المقدّر (1.97571)، والمتوسط الفرضي (30) درجة؛ إذ كانت القيمة المحسوبة (11.134)، وهي أكبر وأعلى من القيمة الجدولية (1.960)، وعند مستوى الثقة (0.05) (299)؛ وهذا يدلُّ على وجود فرق دالّ إحصائياً في هذا المحور ليحتل المرتبة الثانية في سلم إشكاليات حقوق الأقليات وفق آراء عينة البحث، وبنسبة مئوية (78.22%)، والجدول (13) يوضح ذلك.

جدول (13)

إجابات عينة البحث المتعلقة بحق تقرير المصير للأقليات في العراق

المحور	العدد	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	القيمة التافية		الدلالة	المستوى %
					المحسوبة	الجدولية		
حق تقرير المصير	300	7.2700	30	1.97571	11.134	1,960 (0,05) (299)	يوجد فرق دال	78.22 %

سادساً: خاتمة البحث:

أولاً: أهم نتائج البحث.

1- إن أكثر الإشكاليات التي تتعلق بالأقليات تعود إلى المشاركة السياسية الفعلية والحقيقية الجادة والمثمرة، وهو بالتأكيد ما تفقده الأقليات العراقية في الغالب؛ إذ احتلت المرتبة الأولى وبنسبة (78.39 %)، وهي نسبة عالية مقارنة بحجم العينة وإجاباتها.

2- وجود فرق دال إحصائياً في المحور: (حق تقرير المصير) ليحتل المرتبة الثانية في سلم إشكاليات حقوق الأقليات وفق آراء عينة البحث، وبنسبة مئوية (78.22 %).

3- هناك فروق ذات دلالة إحصائية تؤيد وجود الكثير من التحديات التي تقف في وجه حقوق الأقليات العراقية، وقد حلت تلك التحديات في المرتبة الثالثة، وبنسبة مئوية (75.76 %) في تسلسل المحاور المؤدية إلى حدوث الإشكاليات في حقوق الأقليات ووجودها.

4- وجود فرق دال إحصائياً في محور: (الحقوق وضمان الحريات) ليحتل المرتبة الرابعة في سلم إشكاليات حقوق الأقليات، وبنسبة مئوية (74.87 %).

5- وجود فروق ذات دلالة إحصائية تؤيد وجود إشكالية الاندماج والتعايش على نحو متوسط، على الرغم من أن هذا المحور حل في المرتبة الخامسة والأخيرة، ونسبة (63.28 %) في محاور البحث التي تقف عائقاً في وجه حقوق الأقليات في العراق.

ثانياً: استنتاجات البحث.

- 1- إنَّ الأقليات القومية والدينية عاشت في العراق عبر الدهور متميَّزة بأنشطتها وحيويتها وأمانتها وإنتاجها وإجادتها في المشاركة لصيرورة النهضة الثقافية ومشروعات تقدُّم العراق.
- 2- ما زالت الأقليات القومية والدينية في العراق الجديد تعاني التهميش السياسي والإداري، فضلاً عن استمرار استهدافهم من قبل الإرهاب والعصابات والتطرف، وضعف تشريعات الدولة لحمايتهم.
- 3- إنَّ الآفاق المستقبلية لواقع الأقليات في العراق، على نحو عام، لا يشير إلى تقدُّم ملموس وطموح راسخ نحو تغيير هذا الوضع المأساوي الذي تعيشه الأقليات في العراق.
- 4- يمكن استقرار الدساتير والقوانين العراقية المختلفة بأنَّ المشرع العراقي قد اجتهد في الاعتراف بالحقوق والحريات الأساسية للأقليات؛ من خلال نصوص واضحة وصريحة من جهة، ومن جهة أخرى من خلال نصوص عامة.
- 5- أصبح موضوع حماية حقوق الأقليات من الموضوعات المهمة التي نالت اهتمام المنظمات الدولية والمواثيق العالمية، ولا سيما بعد أن اكتسبت هذه القضية بُعداً عالمياً بسبب ما تعرَّضت له الأقليات العرقية والدينية واللغوية خلال السنوات الماضية من تمييز واضطهاد في بلدانهم.

ثالثاً: المقترحات والتوصيات.

- 1- زيادة نسبة المشاركة السياسية للأقليات في المناصب والمؤسسات الرسمية والتشريعية والمحاكم؛ بما يتضمَّن حقَّهم الدستوري في الحياة السياسية في بناء العراق الجديد.
- 2- تغيير القوانين التي تمس الأقليات، وخاصة التي أُقرَّت في زمن النظام السابق؛ بما يتلاءم مع وضعهم بوصفهم مكَّونات في هذا الوطن، لهم حقوق وعليهم واجبات؛ مع ضرورة تشريع قوانين لمكافحة التمييز أو التفرقة بين المواطنين على أساس اللون أو الجنس أو الدين أو اللغة.

- 3- الحفاظ على هُويّة الأُقلّيّات؛ من خلال الحقّ في اختيار الهُويّة وعدم إجبارهم على الانضواء ضمن الهُويّات الكبرى؛ مع توفير الحماية والضمانات الكافية لهم، مع الإشارة إلى المشتركات بين أبناء الشعب العراقي بمكوّناته كافّة.
- 4- تغيير الإطار الفكريّ للنُخب السياسيّة والثّقافيّة الحاكمة من إطار متعصّب ضيق إلى إطار وطني جامع، واعتماد مبدأ المواطنة بوصفه نظاماً للحقوق والواجبات، مع توافر وعي ثقافي جماهيريّ لتقبّلها؛ عن طريق بناء الثقة في نفوس المجتمع.
- 5- تأكيد دور وسائل الإعلام في التعاطي بمهنيّة مع قضايا الأُقلّيّات؛ من خلال إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل المشتركة، والإشادة بدورهم ومواقفهم الوطنية والإنسانيّة والمجتمعيّة في الدفاع عن الوطن عبر كل تاريخ العراق، وفتح آفاق الاطمئنان، وإشعارهم بأنهم جزء أساسي من مستقبل العراق.

المراجع:

■ القرآن الكريم

- ابن فارس، أبو الحسين أحمد (1404هـ). *مقاييس اللغة*. ج4، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الناشر ردمك.
- أحمد، رائد شهاب (2012)، *الحماية القانونية للأُقلّيّات في العراق والمعالجات المقترحة*، كربلاء، العراق: *مجلة رسالة الحقوق*، كُليّة القانون، جامعة كربلاء، 2(4)، 171-187.
- أحمد، صبيح عبد المنعم (2012). *البناء الاجتماعي والأنساق الإثنيّة*. بغداد، العراق: مؤسّسة بيت الحكمة، وقائع مؤتمر: واقع ومشكلات الإثنيّات والأُقلّيّات في العراق، المنعقد بتاريخ 29-30/9/2011.
- الأمم المتّحدة (1992). إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليّات قوميّة أو إثنيّة وإلى أقليّات دينيّة ولغويّة. الجمعية العامة للأمم المتّحدة: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الرّفم 47/135 المؤرّخ في 18/كانون الأول/ديسمبر 1992.
- باكير، آلاء ناصر (2019)، *حقوق الأُقلّيّات في الوطن العربيّ*. العراق: موقع حوار المتمدّن، محور السياسة والعلاقات الدُوليّة، العدد 6306، 1-12.
- بن معلا، عبد الرّحمن (1412هـ). *الغلوّ في حياة المسلمين المعاصرة*. بيروت: مؤسّسة الرّسالة.
- البيضاوي، ناصر الدّين أبي سعيد (2017). *تفسير البيضاوي - أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل*، (2)، بيروت، لبنان: دار الكُتب العلميّة.

- تانيجا، بريتي (2010). *الأقليات في العراق: المشاركة في الحياة العامة*. لندن، المملكة المتحدة: مجلس الأقليات العراقية، كومر شال ستريت.
- جامعة محمد لين دباغين، سطيف2 (2021). *منهجية البحث العلمي: الإشكالية*. الجزائر: محاضرة رقم (1)، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية.
- الجبوري، مصلح خضر (2014). *الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط*. عمان، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- الجرجاني، الشريف (1969). *كتاب التعريفات*. بيروت: مكتبة لبنان.
- جمال، قاسمية (2016). *الحقوق الجديدة للأقليات في القانون الدولي لحقوق الإنسان: منع التمييز كنموذج لذلك*، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية. 5 (1)، 170-195.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد (2005). *معجم الصحاح*. بيروت: دار المعرفة.
- حافظ، ناهدة عبد الكريم (2012). *الدستور والأقليات الإثنية: سوسيولوجيا التعدد في الوحدة*، بغداد، العراق: مؤسسة بيت الحكمة، وقائع مؤتمر: واقع ومشكلات الإثنيات والأقليات في العراق، المنعقد بتاريخ 29-30/9/2011.
- الحسن، إحسان محمد (2004). *دراسة في عناصر البناء وتكوين المجتمع العراقي*، بغداد.
- حسن، محمود شمال (2012). *إشكالية التمرکز الإثني في العراق*. بغداد، العراق: مؤسسة بيت الحكمة، مؤتمر: واقع ومشكلات الإثنيات والأقليات في العراق، المنعقد بتاريخ 29-30/9/2011.
- حمزة، محمد (2014). *الأقليات في العراق وبداية دولة المكونات، الشرق الأوسط - جريدة العرب الدولية*، بتاريخ 19/نوفمبر/2014.
- الخالدي، خالد (2018). *حقوق الأقليات في العراق بين الواقع والقانون*. العراق: موقع الحوار المتمدن، محور حقوق الإنسان وحق تقرير المصير، (6020)، بتاريخ 11/10/2018.
- الخرجي، عروبة جبار (2012). *القانون الدولي لحقوق الإنسان*. عمان، الأردن: دار الثقافة.
- الدليمي، ماهر فيصل صالح (2007). *الحماية الدستورية لحقوق الأقليات في النظم الدستورية*. (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة بغداد: كلية القانون.
- الراوي، جابر إبراهيم (1999). *حقوق الإنسان وحرّياته الأساسية في القانون الدولي والإنساني*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- رشيد، أسماء جميل (2012). *حقوق الأقليات في العراق: نحو بناء دور فاعل للمكونات الصغيرة*. بغداد، العراق: مؤسسة بيت الحكمة، وقائع مؤتمر: واقع ومشكلات الإثنيات والأقليات في العراق، المنعقد بتاريخ 29-30/9/2011.

- زيدان، عبد الكريم (1993). *السَّنن الإلهية في الأمم والجماعات والأفراد في الشريعة الإسلامية*. طهران، إيران: دار إحسان.
- سعيد، كردستان سالم (2008). *أثر التعددية الإثنية على وحدة الوطنية العراقية*. السليمانية، العراق: منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية.
- سلوم، سعد (2012). *أقليات في مهبّ الرّيح: نحو حماية قانونية للأقليات في العراق*. بغداد، العراق: مؤسّسة بيت الحكمة، وقائع مؤتمر: واقع ومشكلات الإثنيات والأقليات في العراق، المنعقد بتاريخ 29-30/9/2011.
- الشناوي، محمود (2011). *العراق التّائه بين الطائفية والقومية*. مصر: القاهرة للنشر والتّوزيع.
- الصباح، سعاد محمد (1999). *حقوق الإنسان في العالم المعاصر*. الكويت: منشورات دار سعاد الصّباح للطباعة.
- صليبا، جميل (د.ت). *المعجم الفلسفي*. بيروت: دار الكتاب اللبناني.
- الصنّاء، أنطوان (2011). *حقوق الأقليات في العراق*، الجمعية العراقية لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية. مشيغان، الولايات المتحدة الأمريكية: المؤتمر الموسّع لدعم حالة حقوق الإنسان في العراق، الذي أقامته الجمعية العراقية لحقوق الإنسان، 23/7/2011.
- عبد الأنيس، سهيلة (2010). *الأقليات في العراق: دراسة في وجودهم وواقعهم السياسي*، موقع الحوار المتّمدّن. العراق: محور حقوق الأقليات وحقّ تقرير المصير: (2921)، تاريخ النّشر: 2/18/2010.
- عبد الرّحمن، فاروق عبد الله (2019). *حقوق الأقليات في مُسوّدة الدّستور العراقي*. العراق: موقع الجزيرة، شبكة الجزيرة الإعلامية.
- عبيدات، محمد وآخرون (2006). *منهجية البحث العلمي*. الأردن: دار وائل للطباعة والنشر والتّوزيع.
- عمر، عبد الفتّاح (1994). *حقوق الإنسان والتّحوّل الحضاريّ في العالم اليوم*، المجلة العربية لحقوق الإنسان، 21، 65-77.
- غيث، محمد عاطف (1979). *قاموس علم الاجتماع*. الإسكندرية. مصر: دار المعرفة الجامعية.
- فليد، هنري (2001). *جنوب كردستان*، الترجمة العربية جرجيس فتح الله، منشورات دار آراس، أربيل، العراق.
- القُدوّ، حنين محمود (2013). *حقوق الأقليات في العراق*. العراق: رئيس مجلس الأقليات العراقية، صفحة تجمّع الشبك الديمقراطي، 13/4/2013.

- الكاتب، أبو بكر محمد (2015). في مفهوم الأقلية، صحيفة رؤى، محور تعريفات ومفاهيم. الأردن: بتاريخ 2015/11/22.
- الأمم المتحدة (1990). أعمال الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان. نيويورك: المجلد الأول. مجمع اللغة العربية (2004). المعجم الوسيط. القاهرة: مكتبة الشروق.
- محمد، حمد جاسم (2016). الأقليات في العراق بين الواقع والطموح. العراق: مركز الفرات.
- محمد، رسول مطلق (2014). المجتمع العراقي في متحذون في وحدة قلقة. مجلة دراسات اجتماعية. العراق: تصدر عن بيت الحكمة، 35، 36 - 60.
- محمد، موفق (2010). مفهوم الأقلية وتعريفها في المواثيق الدولية، مجلة الحوار المتمدن. العراق: العدد /3168، بتاريخ 2010/10/28، محور حقوق الإنسان.
- دساتير عراقية: مسودة دستور العراق /1925، 1958، 4 نيسان /1963، 29 نيسان /1964، 21 أيلول /1968، 16 تموز /1970، 1990. ومسودة قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية: 2004، 2005.
- مطو، وعد حمد (2012). إشكالية التمركز الاثنى في العراق. بغداد، العراق: مؤسسة بيت الحكمة، وقائع مؤتمر: واقع ومشكلات الاثنيات والأقليات في العراق، المنعقد بتاريخ 2011/9/30-29.
- معلوف، لويس (1996). المنجد في اللغة. طهران: مطبعة فرحان.
- النوري، قيس (2012). اثنيات وأقليات العالم: رؤية أنثروبولوجية. بغداد، العراق: مؤسسة بيت الحكمة، وقائع مؤتمر: واقع ومشكلات الاثنيات والأقليات في العراق، المنعقد بتاريخ 2011/9/30-29.
- هرمزي، عبد الرحمن درويش (2011). إشكالية حقوق الأقليات في العراق، مجلة زهرة نيسان، العراق: تصدر عن دار زهرة نيسان: 86 (8) ج 1، 22-25.
- هرمزي، عبد الرحمن درويش (2011). إشكالية حقوق الأقليات في العراق، مجلة زهرة نيسان، العراق: تصدر عن دار زهرة نيسان: 88 (8) ج 3، 2-25.
- هرمزي، عبد الرحمن درويش (2011). إشكالية حقوق الأقليات في العراق، مجلة زهرة نيسان، العراق: تصدر عن دار زهرة نيسان: 87 (8) ج 2، 20-21.
- ياقو، منى يوخنا (2010)، حقوق الأقليات القومية، مصر: دار شتات للنشر..

قدم في : سبتمبر 2020

أجيز في : سبتمبر 2021

